

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٦٩ باعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية ميانة - مركز اهناسيا محافظة بنى سويف - من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

تقرر في السنة (٦٤ - ١٩٦٥) من مشروع السنوات الخمس الأول (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) للوحدات الصحية الريفية إقامة وحدة صحية ريفية بقرية ميانة - مركز اهناسيا - محافظة بنى سويف وذلك لمواجهة الأغراض الصحية في هذه الجهات - وقد تم اختيار الموقع اللازم لهذا الغرض وهو عبارة عن قطعة أرض صالحة للبناء وتقع بمحوض دابر الناحية نمرة ٣٤ ضمن القطع أرقام ٥٣ و ٧٨ و ٤٣ و ٥٤ و ٧٥ و ٧٤ بزمام ناحية ميانة بمسطح ١٠ قراريط و ٧ أسهم .

وترجع أسباب التجاوز في المساحة من قراريط إلى أن محافظة بنى سويف اعتمدت نموذجاً خاصاً للوحدات الصحية الريفية يستوعب المشروعات التي تنفرد بها المحافظة فضلاً عن أن طبيعة التربة تستوجب أن تبنى أجهزة الصرف في مكان مجاور للوحدة ، كما أن مصلحة الطرق والكبارى تشترط ترك مسافة عشرة أمتار .

وحدود هذه القطعة هي :

الحد البحرى : القطعة رقم ٧٩ بمحوضه بطول ٤٥,٤٠ مترا .  
الحد الشرقى : طريق منهرى عمومى ( نوع ثالث ) بطول ٤٠ مترا .  
الحد القبلى : باقى القطعة رقم ٧٤ بمحوضه بطول ٤٤,٨٠ مترا .  
الحد الغربى : باقى القطع أرقام ٥٣ و ٧٨ و ٤٣ و ٥٤ و ٧٥ و ٧٤ بمحوضه بطول ٤٠ مترا .

وهذه القطعة ملك سيد محمد قناوى . وقد أقيمت الوحدة فعلاً .  
وقدارت بطلت وزارة الخزانة تحت رقم ٤٩ فى ١٩٦٨/٦/٢ بمبلغ ٦٠٧٩٥ جنيهاً (ستين ألفاً وسبعمائة وخمسة وتسعين جنيهاً) وذلك لتعويضات أراضي مشروعات نزع الملكية بمحافظة بنى سويف ضمن مبلغ ٥ مليون جنيه المخصصة لتعويضات القطاع الخاص وذلك حسبما جاء بكتاب الإدارة العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية رقم ٦٢٣ - ٤/١/١٦ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢

وقد أقر السيد المحافظ اختيار هذا الموقع للمشروع .  
وحيث إن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين تخضع لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤

وحيث إن تقرير صفة المنفعة العامة تكون بقرار من رئيس الجمهورية إعمالاً لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتعديل بعض الأحكام بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .

وحيث إن الأمر يقتضى الاستعجال فقد تضمن القرار الاستيلاء على الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك تتشرف وزارة الإدارة المحلية - بعرض مشروع القرار المرافق .  
برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإدارة المحلية  
محمد حمدى عاشور

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٩

باعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية بنى مؤمنة مركزياً بمحافظة بنى سويف من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الأحكام بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية بنى مؤمنة - مركزياً - محافظة بنى سويف .  
مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة هذا المشروع والبالغ مساحتها ١٣ قيراطاً و ١٧ سهماً والملوكة لكل من السيد / جمعه يوسف حسن ، والسيد / بقطر برسوم . والموضع يانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الآخرة ١٣٨٩ (١٤ يوليوس ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

## مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٦٩  
باعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية بنى مؤمنة  
مركزياً بمحافظة بنى سويف من أعمال المنفعة العامة  
والاستيلاء على الأرض اللازمة لها

تقرر في السنة (١١٦٤-١٩٦٥) من مشروع السنوات الخمس الأول  
(١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) للوحدات المجمع الصحة الريفية إقامة مبنى  
وحدة صحية ريفية بقرية بنى مؤمنة - مركزياً - محافظة بنى سويف  
وذلك لمواجهة الأغراض الصحية في هذه الجهات - وقد تم اختيار الموقع  
اللازم لهذا الغرض وهو عبارة عن قطعة أرض صالحة للبناء تقع بحوض  
حسن عيسوى نمرة ٧ ضمن القطعة رقم ٦٩ بزمام ناحية بنى مؤمنة مركز  
بنا - محافظة بنى سويف بمساحة ١٣ قيراطاً و ١٧ سهماً .

وترجع أسباب التجاوز في المساحة عن ٦ قيراطاً إلى أن محافظة بنى سويف  
اعتمدت نموذجاً خاصاً للوحدات الصحية الريفية تستوعب المشروعات  
التي تنفرد بها المحافظة فضلاً عن أن طبيعة التربة تستوجب أن تبنى أجهزة  
الصرف في مكان مجاور للوحدة ، كما أن مصلحة الطرق والنجارى تشترط  
ترك مسافة عشرة أمتار .

وحدود هذه القطعة هي :

الحد البحرى : باقى القطعة رقم ٦٩ بحوضه بطول ٤٠ متر تقريباً  
الحد للشرق : باقى القطعة رقم ٦٩ « » « ٦٠ »  
الحد القبلى : سكة زراعية نمرة ٢٢٢ من بابا إلى دشطوط عمومية (نوع ثان)  
بطول ٤٠ متراً تقريباً .

الحد الغربى : القطعة رقم ٦٨ بحوضه بطول ٦٠ متراً تقريباً  
وهذه القطعة ملك كل من حمد يوسف حسن ، بقطر برسوم .  
وقد أقيمت الوحدة فعلاً .

وقد ارتبطت وزارة الخزانة تحت رقم ٤٩ فى ١٩٦٨/٦/٢ بمبلغ ٦٠٧٩٥ جنيهاً  
( ستين ألفاً وسبعمائة وخمسة وتسعين جنيهاً ) وذلك لتعويضات  
أراضى مشروعات نزع الملكية بمحافظة بنى سويف ضمن مبلغ ٥ مليون  
جنيه المخصصة لتعويضات القطاع الخاص وذلك حسبما جاء بكتاب الإدارة  
العامة لحسابات الخزانة العامة والارتباطات الخارجية رقم ٦٢٣ - ٤/١/١٦  
بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢

وقد أقر السيد المحافظ هذا الموقع للمشروع .

وحيث إن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين يخضع  
لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كما أن تقرير لجنة المنفعة العامة يكون  
بقرار من رئيس الجمهورية إعمالاً لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠  
الخاص بتعديل بعض الأحكام بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء  
على العقارات .

وحيث إن الأمر يقتضى الاستعجال فقد تضمن القرار الاستيلاء على  
الأرض اللازمة لهذا المشروع .

لذلك تتشرف وزارة الإدارة المحلية - بعرض مشروع القرار  
المرفق .

برجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الإدارة المحلية

محمد حمدى عاشور

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢١٤ لسنة ١٩٦٩

باعتبار مشروع إقامة مبنى وحدة صحية ريفية بقرية  
كوم أبو راضى والكائنة بزمام ناحية أبويط - مركز الواسطى  
محافظة بنى سويف - من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء  
على الأرض اللازمة لها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة  
العامة أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام  
الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة مبنى وحدة  
صحية ريفية بقرية كوم أبو راضى والكائنة بزمام ناحية أبويط  
مركز الواسطى محافظة بنى سويف .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لإقامة  
هذا المشروع والمملوكة للسيد / بدران عبدا لله والبالغ مساحتها ١٣ قيراطاً  
و ٢٠ سهماً والموضح بيانها وموقعها وحدودها بالمذكرة والرسم المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية فى ٢٩ ربيع الآخرة ١٣٨٩ ( ١٤ يولييه سنة ١٩٦٩ )

جمال عبد الناصر